الأمم المتحدة

A/62/569

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2007
Arabic
Original: English

**الدورة الثانية والستون**

البند ٦٢ من جدول الأعمال

**التنمية الاجتماعية**

## رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير الجاري اتخاذها في جمهورية أوزبكستان في مجال التنمية الاجتماعية ورعاية السكان (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) أليشر **فوهيدوف**
الممثل الدائم
لجمهورية أوزبكستان

121207 121207 07-63137 (A)

**مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة**

[الأصل: بالروسية]

**معلومات عن التدابير الجاري اتخاذها في جمهورية أوزبكستان في مجال التنمية الاجتماعية ورعاية السكان**

تولي حكومة جمهورية أوزبكستان قضايا التنمية الاجتماعية انتباها خاصا إذ إنها تعتبرها مجالا ذا أولوية بالنسبة إلى السياسية العامة للدولة. وتعكف جمهورية أوزبكستان، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة، على القيام بخطوات تدريجية لمواصلة تحسين الخدمات العامة وتنفيذ طائفة من تدابير تعزيز العمالة.

وتهدف الدولة من عملية تنفيذ إصلاحات السوق إلى تحقيق أهدافها الاجتماعية الرئيسية وهي في المقام الأول تحسين نوعية حياة الأسر والأفراد ورفاههم. وتجدر الإشارة إلى أن توفير الرعاية الاجتماعية القوية للسكان هي من المبادئ الأساسية للنموذج الأوزبكي للإصلاحات. وتقوم الحكومة، في إطار سعيها الدؤوب إلى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية التي تنتهجها، بإقرار وتنفيذ برامج حكومية كل سنة. وتشمل البرامجُ المنفذة من جملة أمور ''عام الاهتمامات الإنسانية'' و ''عام المرأة'' و ''عام الأسرة'' و ''عام الولادة الصحية'' و ''عام الأم والطفل''. ويُظهر بوضوح إعلانُ رئيس جمهورية أوزبكستان عامَ ٢٠٠٧ ''عامَ الرعاية الاجتماعية'' الانتباهَ المستمر والواسع النطاق الذي توليه الدولة قضايا التنمية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، أقرت حكومة جمهورية أوزبكستان البرنامج الحكومي المعنون ''عام الرعاية الاجتماعية''. والعمل جارٍ على اتخاذ طائفة من التدابير المحددة في إطار هذا البرنامج بهدف مواصلة توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية للسكان وتعزيزها وتحسين توجيه وتمايُز وفعالية المساعدة المقدمة إلى أفراد المجتمع الأكثر عوزا: المعوقون والمسنون الوحيدون والأمهات والأطفال. وتهدف كذلك التدابير الجاري اتخاذها إلى منع حدوث تفاوت حاد في مستويات أجور السكان وتدعيم مناخ التفاهم والتسامح والعطاء في المجتمع.

كما يولى توفير الرعاية الاجتماعية الموجهة للفئات الضعيفة في المجتمع انتباها خاصا. فهيئات الحكم الذاتي المحلية المعروفة بـ ''مَخلَّة'' تضطلع تقليديا بدور محوري في توفير رعاية اجتماعية موجهة: إذ توزَّع من خلالها المعونة على أكثر الناس عوزا.

وانتشرت في السنوات الأخيرة برامج الدعم الاجتماعي الحكومية التي تستهدف بشكل رئيسي الأمهات والأطفال. وطرأت زيادة كبيرة على التمويل المخصص للرعاية الاجتماعية في ميزانية الدولة الأوزبكية لعام ٢٠٠٧. ففي حين شكل مجموع الإنفاق الاجتماعي نسبة ٥١ في المائة من ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٦، ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٤,١ قي المائة للعام الحالي. وشكل الإنفاق على المستحقات الاجتماعية للأسر نسبة ٧ في المائة من ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى الإنفاق من الميزانية، تعتمد الحكومة أنظمة خاصة كل سنة بشأن الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية التي تستهدف المسنين والمتقاعدين والمعوقين.

ويجرى العمل بشكل منهجي على إدراج قضايا الرعاية الاجتماعية في القوانين والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية التي يقرها البرلمان. ففي عام ٢٠٠٧ مثلا، اعتُمدت مراسيم رئيس جمهورية أوزبكستان المتعلقة بتدابير مواصلة تحسين وتعزيز نظام الرعاية الاجتماعية للسكان وبتدابير تعزيز الدعم الاجتماعي للمتقاعدين.

وتعلَّق أهمية كبيرة أثناء تنفيذ هذه الإصلاحات على تعزيز العمالة من خلال خلق فرص العمل. ففي السنتين المنصرمتين وحدهما، استُحدث أكثر من مليون وظيفة – ٧٠ في المائة منها هي مشاريع تجارية صغيرة – في إطار برامج تعزيز العمالة المحلية. وقامت الحكومة، إدراكا منها أن جزءا كبيرا من الأوزبكيين هم دون الـ ١٨ سنة من العمر، بوضع وتنفيذ برامج تستهدف توفير العمالة للشباب.

وعملا بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ المتعلق بتدابير تعزيز العمالة وتدعيم الهيئات العمالية والرعاية الاجتماعية للسكان، يجرى حاليا تنفيذ برنامج يشمل تدابير محددة. ويعتمد هذا البرنامج أشكالا جديدة من العمالة مع مراعاة العوامل الديمغرافية والمجالات المبشرة بالخير في تنمية القطاعات والإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.